"المدى" تحاور وكيل وزارة الداخلية الأقدم

عدنان الأسدي: جهات سياسية ترفض أن أكون وزيراً لأنها لا تريد حكومة قوية

أسلحة "صدام" فسدت والمسلحون يحصلون على أسلحة جديدة طالبت الإعلام بالحفاظ على أمن البلد من خلال تقصي المعلومة الحقيقية

حاوره/ وائل نعمة

× تصريحاتكم الأخيرة حول ضرورة مراجعة الصحفي وزارة الداخلية قبل نشر المعلومات الأمنية أثارت قلق الوسط الإعلامي، لماذا تسعون لخلق فجوة مع الإعلام؟

– الأخبار الأمنية تختلف عن السياسية لان الأخيرة تحتمل التأويل وفيها وجوه متعددة، وليس فيها ضرر كبير لمصلحة البلاد في حالة نشرها بوسائل الإعلام إلا في حالات معينة، ولكن حينما يعتقل شخص إرهابي أو مجرم من قبل القوات الأمنية، بالتأكيد أن هذا الشخص تقف وراءه أطراف أو يقع من ضمن شبكة إرهابية أو عصابة منظمة، وهؤلاء إذا سمعوا انه اعتقل أو اعترف أو أي خبر آخر قد تسرب إلى مجموعته سوف تهرب أو تنتقل إلى مكان آخر وتتقطع الخطوط بيننا وبين المجموعة. ومثال ذلك، حدثت عملية انفجار في إحدى مناطق العاصمة، وأحد الانتحاريين الثلاثة الذين نفذوا العملية لم يقتل وبقي مصابا لدى القوات الأمنية العراقية، فإذا وصل خبر إلى المجموعة الإرهابية بان احدهم جريح وبحوزة القوات الأمنية سوف تهرب المجموعة، لذلك ذكرنا بأنه قتل في الحادث، وظل الأمر مخفيا لا أكثر من شهرين، وبعد التحقيق استطعنا أن نمسك الشبكة بالكامل وبعدها أعلنا عن تفاصيل الحادث بشكل مفصل. وكذلك ما حدث في سجن مكافحة الإرهاب الذي جرت فيه محاولة لهروب عدد من السجناء، حيث كان احد الهاربين قد جرح أثناء الهروب، ولكننا ذكرنا بأنه جريح وعلى وشك الموت، حتى نستطيع أن نمسك بأطراف الشبكة ونصل إلى المعلومات الحقيقة، خوفا من قتله أو سمه في حالة أنهم تأكدوا من انه على قيد الحياة. لذلك ذكرنا أن الأخبار التي تتعلق بالاعتقالات وبعض المداهمات الخاصة ولها علاقة بقضايا أمنية أو تحقيقية نتمنى مراجعة الصحفي أو الإعلامي دائرة العلاقات والإعلام في الوزارة قبل نشره حتى نرى إن كان في الموضوع تداعيات أم انتهى أمره ويمكن نشره، لان بعض الأخبار بوسائل الإعلام قد تضر بعملية التحقيقات. أردنا أن نؤسس لحلقة وصل وعلاقة ترابط بين الوزارة والإعلام، من خلال دائرة الإعلام بالداخلية حتى نردم الفجوة بين الوزارة وبين الإعلام حتى ننهي الجدال في منع النشر أو سماحه، وإيجاد آلية بنشر الخبر بمصادقية ودقة حتى لا تضر بالعملية الأمنية. وسبق قبل فترة أن عقدنا ندوة حوارية حضرتها وسائل الإعلام وأساتذة الإعلام في نادي قوى الأمن الداخلية، وصار حوار لإيجاد وسائل للتواصل بين الإعلام والوزارة.

× الإعلاميون تخوفوا من أنكم تحاولون ربط حرية الإعلام بالحكومة؟

– لسنا مع إعلام الحزب أو الإعلام الواحد أو إعلام الديكتاتورية، ولسنا مع التضييق او التحديد، نرفض كل الحالات التي تؤدي إلى إرجاع الوضع إلى ما قبل عام ٢٠٠٣، لا نريد إعلاما يطبل للحكومة أو حزب أو يكون دعاية إلى أي شخص سواء كان وزيرا أو رئيسا للحكومة، ولكننا تحدثنا عن بعض الفقرات التي تخص التحقيقات والاعتقالات على أن يتم النقاش بها قبل نشرها والتي قد تؤدي إلى ضرر بأمن البلاد.

× ألا تعتقد أن هناك شبه "خصومة" بينكم وبين الإعلام بسبب إجراءات الوزارة وأيضا التعدي على الصحفيين واعتقالهم؟

– قد تحدث بعض حالات الإجحاف بحق الإعلاميين، من قبل مفارز الشرطة وحمايات الشخصيات ولكن لا نقبل بها أبدا، ونحن نحاسب بشدة ونقف ضد كل من يخالف، ونطرد ونسجن المسيء. أنا أتابع أي معلومة تأتي إلى الوزارة ولا اكتفي بالكلام ولكن أعالجها بشكل جذري، أنا أتابع الصحف والفضائيات وأعالج كل قضية يتعرض لها الصحفيون. الوزارة الآن في وضع مختلف ويقوم على الدائرة الإعلامية رجل إعلامي محترف، وهو رجل متفهم، والمجال مفتوح الآن لكل الإعلاميين، ويمكن أن نعطي تصريحا للمرور إلى مناطق معينة وزيارة أجهزة الداخلية. نحن لا نخاف من إخفاء أي شي ونريد أن تصل المعلومة إلى المواطن والحقيقة بشكل كامل، ونسعى إلى أن نطور كل آلية تخدم العملية الأمنية والإعلام في البلاد.

× الهجوم المتكرر على المنطقة الخضراء وعلى القوات الأميركية في هذا التوقيت؟ من المسؤول عنه؟ أليس هو تحد للملف الأمني؟

– العراق لا يزال يُنظر إليه من قبل المجتمع الدولي على أنه منطقة حمراء، وقد نرجع إلى الوصيات والبند السابع إذا تدهور الأمن. اطلاق الصواريخ على الأمريكان وعلى الأهالي والمؤسسات الحكومية، يعطي انطباعا بعدم الاستقرار. وهذا الأمر قد يضغط على العراق من قبل الجهات الدولية او الإقليمية والأمم المتحدة وأمريكا ويعطي انطباعا على أن تبقى القوات الأمريكية لوقت أطول، واعتقد من أن أكثر المبررات التي توجب بقاء القوات لوقت أطول هو تدهور الوضع الأمني. الجهات التي تستهدفهم تستغل الظرف الحالي في وجود جدال محتدم على بقاء أو مغادرة القوات الأمريكية، وحتى السيد مقتدى الصدر قال إن الأمريكان لو وضعوا مدربين لهم في العراق فسوف يصبحون هدف ونحن بدورنا ذكرنا للمتدربين أو مستشارين الذين قد يبقون في العراق بان وزارة الداخلية سوف توفر لكم الحماية الكاملة. والجهات التي تقف وراء هذه العمليات هي عصائب أهل الحق واليوم الموعود وكتائب حزب الله، الحركة النقشبندية والقاعدة ودول العراق الإسلامية فضلا عن حزب البعث الذي ينشط مع القاعدة في بعض المعلومات والقاعدة تنفذ. ولم نمسك إلى الآن بقيادات كبيرة تابعة لـ"اليوم الموعود"، وإنما أفراد قليلة جدا ومن عصائب الحق أيضا وهم معتقلون ومازال التحقيق جاريا معهم.

× الأسلحة التي تستخدمها هذه الجماعات كيف تجد طريقها إلى العراق؟

– فيما يخص الكواتم فهو يصنع في الداخل في ورش الحدادة، والأسلحة الثقيلة تدخل عبر الحدود السورية والسعودية والإيرانية. ففي مدينة العمارة تأكدنا من دخول أسلحة من الجانب الإيراني، وحين نسأل كل الدول (إيران، سوريا، الأردن، والسعودية) في اجتماعات وزراء داخلية دول الجوار، أو من خلال المخاطبات الرسمية، الكل ينفي علمه على المستوى الحكومي. إن العراق له حدود طويلة تصل إلى ٣٨٠٠ مترا وعدم وجود سيطرة الكترونية كاملة هو ما يشجع دخول الأسلحة، فمثلما كان دخول السكائر سابقا على البغال تدخل الأسلحة الآن بالطريقة نفسها، لاسيما وإنها مناطق مزدحمة وعشائرية وفيها بساتين كثيفة، والحدود العراقية المتخمة لسوريا وإيران هم أقرباء وأولاد عمومه، وسهولة التنقل بينهما، تمكن من دخول انتحاريين وأسلحة بسهولة. ويجب أن اذكر أن أسلحة النظام السابق ٩٠٪ منها قد انتهت مفعوله،لان البارود والسي ٤ فيها مدة صلاحية وبالتأكيد انتهت، ولكن هناك أسلحة جديدة تدخل إلى البلاد.

× هل هناك لاجئون من سوريا بسبب الأوضاع الحالية هناك؟

– لا يوجد دخول للسورين إلى العراق، وليس لدينا مخيمات ولا يوجد توجه في ذلك إلى العراق، والذين يتواجدون الآن بالقرب من آلبو كمال والأنبار فهم قريبون جدا وان دخلوا سوف نعرف بذلك. والآن عملية اللجوء العربي إلى العراق قليل جدا، وفي البلاد الآن فقط ٤٠ ألف فرد من مختلف الجنسيات (كرد، إيران وتركيا وعرب إيران)، فضلا عن سوريين وفلسطينيين وبعض الأقليات من دول أخرى، ولديهم هويات، ولدينا إحصائيات ثابتة وتسجيل بالنسب العمرية والعمل والشهادات، وحتى بالنسبة للموجودين في مخيم مخمور.

× أزمة وزير الداخلية متى تنتهي؟ وهل لا تزال المرشح الأقوى لهذا المنصب؟

– الموضوع فيه سجال وحسابات سياسية ومحاصصة واخذ ورد، وبعض الجهات لا تريد أن يكون رئيس الوزراء قويا بوجود "عدنان الأسدي" إلى جانبه. لكن لا توجد اعتراضات على مهنيتي لأني اعمل في الوزارة منذ ٨ سنوات، ولا توجد علي شبه في النزاهة، أو تشكيك بالوطنية، وسبب الاعتراض على اسمي هو إني محسوب على هذه الجهة أو تلك الشخصية. الموضوع سيطول حتى اختيار وزير الداخلية لن يحسم هذا الشهر أو بعده، على الرغم من أن الوزارة لم يرتبك عملها خلال فترة خلوها من الوزير، بل على العكس حين كان هناك وزير كانت الكثير من الملفات قد توقفت وعرقل عملها!

× كنت نائباً في البرلمان، كيف تجد العلاقة بين المجلس وبين الداخلية؟

– كنت مستمرا بمتابعة وزارة الداخلية وأقدم تقارير إلى رئيس الحكومة بخبرتي في هذا المجال، بينما البرلمان يتكون من كتل سياسية وأي قانون لا يمرر ولا يخرج بدون موافقة الكتل السياسية سواء أكان في مصلحة الوطن أم لا. مثلا مجلس السياسات الإستراتيجية لا اعرف ما المصلحة من ورائه، نحن نتحدث عن الترشيق وتخفيض الرواتب وهدر المال العام، والآن نشرع مجلس بموازنات ضخمة بحمايات ورواتب ومستشارين والفائدة ترجع لشخص واحد فقط.....!

× هل أُخفيتْ في أدراج الوزارة ملفات فساد لـ"مجاملات سياسية"؟

– بالتأكيد كانت هناك بعض الملفات التي تم التكتم عليها في الوقت السابق لضغوط سياسية، فالوزارة ضخمة وملفات الفساد كبيرة جدا، فقد مرت الوزارة في فترة ترهل وصارت فيها حالات محسوبية ومنسوبية وتعيينات بالواسطة، ونحن الآن نفتح ملفات الفساد الواحد تلو الآخر. والآن نحن نبحث في ملفات شرطة النجدة وشرطة بغداد، وشكلنا لجاناً تحقيقية على كل الأجهزة والدوائر التابعة للوزارة.

× هل لازالت الداخلية مخترقة أمنياً؟

– توجد اختراقات أمنية ولكن قليلة جدا، والجهات التي تحاول الاختراق هي القاعدة لان حزب البعث انتهى وبدأ باتجاه النسيان وتحول إلى قضية تراثية. الاختراق من قبل القاعدة، يأتي من خلال ولاء بعض الأشخاص، إما متضررا من قبل الدولة أو تعرض لخسارة، ربما أخوه أو أقربائه معتقل أو تعرض للتهديد من جماعات إرهابية. وبعض الأشخاص لهم ملفات ضده لدى الجماعات المسلحة، وبعض عوائلهم في مناطق لا تزال ساخنة ويمكن تهديدهم، وهو لديه تردد في وطنيته. نمسك بين فترة وأخرى بعض العناصر ونحيلهم إلى المحاكم، وقبل فترة امسكنا بأشخاص لهم علاقة بعملية الاغتيالات بالمسدسات الكاتمة في داخل الوزارة، وهم يقدمون بعض المعلومات وأرقام سيارات المسؤولين، وهم بأعداد قليلة جدا، وهم برُتب منتسب أو مفوض أو ضباط برتب صغيرة.

× أين وصلت اللجان التحقيقية بصفقة السونار "المثيرة للجدل"؟

– الموضوع موجود الآن في ملف النزاهة أعطيناهم ملفا كاملا عن هذه القضية، وان استمرار بالعمل به يأتي للضرورات الأمنية، وهو ليس فاشلاً بشكل تام ولكن يكشف نسبة قليلة جدا. وكنت قد رفضت شراءه في عام ٢٠٠٥ لان طريقة عمله غير مجدية، ولكن التحديات وهجمة السيارات المفخخة التي حدثت في بغداد، وضعتنا في تحد كبير أردنا حلاً لهذه المشكلة الخطيرة، لاسيماً وإنا لا نملك الأموال الكافية ولا الوقت، وخاطبنا المالية بضرورة إعطائنا ١٠٠ مليون دولار لشراء أجهزة حديثة ولكنهم اعتذروا بعدم وجود تخصيصات، وبعد ست شهور حصلنا على ١٦ مليون دولار من ميزانية الوزارة واشترينا أول وجبة من السونار، وبدأت تحقق ردعا معينة. إن الجهاز لا يكشف بدقة بل تصل نسبة الكشف إلى ما دون الـ ٤٠٪، فضلا عن الإشكال العلمي في عمله، والطريقة الكهرومغناطيسية في عمل هذا الجهاز يقول الخبراء عنها أنها غير معروفة، ولذلك بريطانيا أحالت الشركة على التحقيق وغلقته واعتبرته فسادا وشركة وهمية بسبب الاعتراض على المبدأ العلمي الذي اتبعته الشركة لتسويق هذا الجهاز.

× سمعنا باستخدام الكلاب البوليسية، ولكن لم نرها في الشارع؟

– الكلاب ليست صفقة جاهزة ويمكن شراؤها، تحتاج إلى حظائر وسيارات مكيفة ورجال مدربين. ونحن كل فترة نشتري مجموعة ونرسل الشخص، ما يسمى بالدليل أو صديق الحيوان ليدخل دورات في تلك الدولة التي نشتري منها الكلاب ثم يرجع مع الحيوان ولكن هذا أمر بطيء.

وأفضل طريقة لكشف المتفجرات والأسلحة والمخدرات وحتى الأشخاص تتم عن طريق استخدام الكلاب المتخصصة. والآن لدينا مدرسة كلاب بوليسية بدأنا من خمسة إلى ١٠ إلى مئة وأصبح لدينا مجموعة كبيرة.

وسوف نستخدم في المنطقة الخضراء الكلاب الخاصة بوزارة الداخلية ونستغني عن الشركة التي تقوم على الحماية ونضعها في بعض المفارز. كما نحن نسعى إلى شراء أجهزة حديثة ومتطورة لكشف المتفجرات من خلال لجنة من كبار القيادات الأمنية تدارست لمدة ثلاثة أشهر موضوع شراء الأجهزة الجديدة.

× وماذا بشأن ملف المتهمين باغتيالات الأسلحة الكاتمة؟

– في وزارة الداخلية كشفنا مجاميع كبيرة تمارس الاغتيال عن طريق الأسلحة الكاتمة بعضها جماعات مسلحة متهمة بتلقي الدعم من إيران، والبعض لهم عداءات شخصية لان المجاميع المسلحة اعترفت بأنه لم يكلفونهم بالقتل. فضلا عن القاعدة ودولة العراق الإسلامية، وخفت عمليات الاغتيال بسبب مسك الشبكة كلها، وهذا ما كنت أتحدث عنه إن وسائل الإعلام عليها أن تتأنى بالنشر قبل أن نمسك بالمجموعة أكملها، لأننا من معلومة واحدة وشخص واحد استطعنا أن نصل لكل أعضاء الشبكة، وأبقينا الأمر سرا، حتى استطعنا أن ننهي الملف وبعدها عرضنا المتهمين على وسائل الإعلام.

أما فيما يخص الاغتيالات للتصفيات سياسية أو حزبية فتوجد بعض الحالات ولكن التحقيقات لا تجري في وزارة الداخلية ولكن في دوائر وأجهزة أخرى، ولدينا معلومات بوجود تصفيات من هكذا تتم عن طريق الاغتيال بالأسلحة الكاتمة.

× ما قضية بيع الحدود التي تحدثتم عنها في وقت سابق؟

– خطورة الحدود أن تكون العشيرة هي التي تقوم بحمايتها، لان معظم العشائر القريبة من الحدود تقوم بتهريب الأشخاص والأسلحة و الإرهابيين والأغنام، فضلا عن المخدرات، ومن الخطأ أن تكون حماية الحدود من أشخاص من العشيرة نفسها الساكنين في المنطقة نفسها.

× إلى ماذا توصلتم فيما يخص هروب السجناء؟

– لا يمكن هروب السجين وحده من دون أن يكون هناك تنسيق مع جهات من الخارج وتواطؤ مع الحراس في الداخل، وألا كيف دخل إلى سجن الحلة مسدس وموبايل وشاحنة وسيم كارت وربطت الشاحنة مع واير المصباح الكهربائي لعدم وجود نقطة كهرباء. كما أن عمليات الهروب ليست منظمة، بل أن السجين الذي يصدر عليه حكم إعدام أو مدى الحياة يفكر بالهروب، ومجموعته في الخارج يفكرون بتهريبه، لاسيما إذا كان قياديا، مثل ما حدث في سجن مكافحة الإرهاب في بغداد حيث كان فيه مجموعة من كبار رجال القاعدة ومن قياديي دولة العراق الإسلامية. وقد حدثت قبل فترة محاولة لتهريب رجال النظام السابق، حيث كان لدينا ٢٠٨ سجناء تحولوا من السجون التي كانت تحت سيطرة القوات الأمريكية إلى وزارة العدل والتحقيق لدى وزارة الداخلية وشكلنا وحدة تحقيقية قريبة منهم منعا لحدوث أي حالات هروب، حتى لا يخرج السجين وتحدث حالات اختراق.

× ما مدى جاهزية قوات "الداخلية"؟ وهل هناك ضرورة لجلب مدربين؟ ألم أنها ضغوطات أميركية؟

– وزارة الداخلية تختلف عن وزارة الدفاع من حيث المهام والتدريبات والأسلحة، ووزارة الداخلية لا تحتاج إلى أعداد اكبر لأنها أساسا تعاني من ترهل وفيها أعداد فائضة عن الحاجة سواء أكانوا ضباطا كبارا او صغارا ام حتى منتسبين، لان عددهم يصل إلى ٦٥٠ ألف فرد، ولا توجد في العالم وزارة بهذا العدد، ففي دولة التشكيك كل مجموع الشرطة هو ٤٠ ألف فرد بينما الشرطة الموجودة في حدود العراق فقط هم ٤٥ ألف فرد. نسبة جاهزية الوزارة جيدة جدا، لاسيما وان البنى التحتية والتدريب في الوزارة جيدة جيدا، ولا يوجد لدينا نقص إلا في الجانب الاستخباراتي، وقوات "الداخلية" حسب المهام الموكلة لها لا تحتاج إلى مدربين، خصوصا ونحن لدينا دورات مستمرة مع دول اليابان وأمريكا وتركيا واستراليا ومنظمات عالمية مختصة في هذا الشأن. والحاجة في تطوير مجالي التحقيقات والاستخبارات يتطلب خبرة لا تدريبا، فان الاستخبارات هي خبرات متراكمة، لان اجهزة الاستخبارات العالمية تاريخها يمتد لـ ٤٠ و٥٠ سنة ونحن بعد ٢٠٠٣ عانينا نقص الخبرة في هذا الجهاز لأننا لم نستطع أن نعتمد على الخبرات السابقة، لان قسما منهم قد هرب والبعض مجرم والبعض الآخر مشمول بالمساءلة والعدالة، واستطعنا أن نلم الشتات لنكون خبرة متواضعة في مجال الاستخبارات، لذلك نحتاج إلى عدد من المستشارين أو المدربين بأعداد قليلة، وهذا هو الاتفاق مع الأمريكان حسب الاتفاقية الأمنية بان تقوم أمريكا بتدريب الشرطة العراقية، وفي لقاءات مع السفارة الأمريكية اتفقنا على عدد المستشارين والذي لن يتجاوز المئة في كل الأحوال. كما إننا لم نتعرض لأية ضغوط في عدد المستشارين، بل الوزارة سيكون لها الكلمة الفصل في هذا الموضوع، وان لم يكونوا موجودين "المستشارين" فلن تكون هناك مشكلة ولن يؤثر على الوزارة.

× تزداد شكاوى المواطنين من السيطرات الأمنية وسوء تصرف أفرادها، متى ستنتهي هذه الظاهرة؟

– إن السيطرات الأمنية تقع ضمن صلاحيات عمليات بغداد، ولن تنتهي ما لم تحل قيادة عمليات بغداد، وإنها لن تحل لأن مجموعة كبيرة من أفراد الشرطة تعمل ضمن السيطرات وضمن تشكيل عمليات بغداد، ولا أحد يعرف أين سيذهبون بها إذا حلت القيادة. وأنا أرى أن السيطرات عديمة الفائدة ولم تحل أية مشكلة أمنية ولم تلق القبض على أي شخص أو سيارة مخفخة وأنا مع السيطرات "الطائرة" المتنقلة لأنها أكثر فعالية. كما إني سوف أقوم بالخروج بعد شهر رمضان بجولات على كل السيطرات وأكثف الجهود من خلال انضباط الشرطة في مراقبة عمل أفراد نقاط التفتيش، كما أصدرنا أمرا بمنع استخدام للعنصر الأمني الموجود في السيطرة لجهاز الموبايل فهو يسلمه إلى الوحدة التابع لها ويستلمه عند نهاية واجبه. كما أن سلوك بعض العناصر السيئة مع النساء خصوصا يعتمد على أخلاق الشخص الأمني ونتمنى مساعدة المواطن والإعلام في إعطاء أسماء السيطرات وأماكنها التي تسيء إلى المواطن.

> كشف وكيل وزارة الداخلية الأقدم عن أن جاهزية قوات الأمن الداخلي تصل إلى نسب عالية، موضحا أن الوزارة تعاني نقصا في الخبرات الخاصة بالجانب الاستخباراتي فقط والتي قد تقتضي استدعاء ما يقارب المئة مستشار "أمريكي" لتدريب قوات الداخلية. مشددا على أن عدم وجودهم في أي حال من الأحوال لن يضر بإمكانات الوزارة، لاسيما وان الأخيرة لا تعاني ضعفا في التدريب أو الإعداد أو البنى التحتية. جاء ذلك في لقاء أجرته "المدى" يوم الثلاثاء الماضي مع عدنان هادي الأسدي وكيل الوزارة في مقر "الداخلية" وجاء في نص الحوار:

> الداخلية ستقوم بحماية "المدربين الأميركيين" في حالة بقائهم

> الوزارة بحاجة إلى مئة مستشار لدعم القدرة الاستخباراتية